مجلـة الاقتصاد والتنمية المستدامة
المجلد:05/ العـدد:01 (2022)، ص666-685
ISSN : 2661-7986 EISSN: 2773-2606

تحديد أثر الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر باستخدام نموذج ARDL خلال الفترة 1996-2019

Determining the impact of corruption on foreign direct investment using the ARDL model during the period 1996-2019

جغلاف علي [1] [*]، شرماط طاهر [2]

[1] جامعة المدية (الجزائر)، **djeghlaf.ali@univ-medea.dz**

[2] جامعة الأغواط (الجزائر)، **t.chermat@lagh-univ.dz**

تاريخ الاستلام: 2021/12/04 **تاريخ القبول:** 2022/02/04 **تاريخ النشر:** 2022/03/02

تصنيفات JEL: F21؛ C22

مستخلص:

هدفت هذه الدراسة لقياس أثر الفساد في الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر، بحيث تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي ذو فجوات الابطاء الموزعة ARDL لقياس هذا الاثر نظرا لاختلاف درجة سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات المستخدمة في الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر سلبي للفساد المعبر عنه بمؤشر (CORR) في الاستثمار الاجنبي المباشر في الأجلين الطويل والقصير، وتشير النتائج إلى ان جدية الدولة في مكافحة الفساد تساهم بشكل كبير في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر لأن الفساد يعتبر من بين أكبر معوقات استقطاب المستثمرين.

الكلمات المفتاحية: فساد ؛ استثمار اجنبي مباشر؛ نموذج *ARDL*.

Abstract :

This study aimed to measure the impact of corruption on foreign direct investment in Algeria, so that the ARDL model was used to measure this effect due to the different degree of inactivity of the time series of the variables used in the study. The results indicate that the state's seriousness in combating corruption greatly contributes to attracting foreign direct investment, as corruption is one of the biggest obstacles to attracting investors.

Keywords: Corruption; Foreign Direct Investment; ARDL Model.

JEL Classification: C22 **;** F21

[*] المؤلف المرسل.

مقدمة

يعتبر الاستثمار الاجنبي المباشر من بين المؤشرات التي تدفع بعجلة التنمية الاقتصادية الى الامام، وللحصول على حصة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تتناسب مع ما تملكه الجزائر من ثروات طبيعية وبشرية، لذا يجب العمل الدؤوب لإزالة المعوقات التي تقف في وجه المستثمرين والاستفادة من رغبة الكثير من الشركات العالمية للتواجد في الأسواق الجزائرية ، الا انها في الغالب تصطدم مع الواقع الذي تعيشه الجزائر من تفشي الفساد وتردي بيئة الاعمال والبيروقراطية الادارية وغيرها من المعوقات.

يعتبر الفساد ظاهرة قديمة في فحواها وحديثة في أساليبها، إذ يعتبر من بين أهم العوامل التي يأخذها المستثمر الأجينبي في الحسبان عند اتخاذه لقرار الاستثمار في بلد ما، فالفساد يؤثر سلباً على مناخ الاستثمار لكونه مرتبط بجوانب إدارية واقتصاديه واجتماعية وسياسية، وكل هذه الأنواع تعد من بين اكبر معوقات الاستثمار في الجزائر، فهو يقف حجر عثرة أمام الإرتقاء بجاذبيتها للاستثمار إلى مستويات تنافسية، ومن ثم في مسارها نحو تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية، وهذا لما له من آثار خطيرة على المجتمع والدولة ككل، فهو ينخر منظومة الاستقرار الكلي للبلاد ويضعف من القوة الداخلية والخارجية للدولة، مما يفقد المستثمر الأجنبي الثقة في الاستثمار في هذا البلد.

الاشكالية: مما سبق نطرح السؤال الرئيسي الآتي: ما مدى تأثير الفساد في الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة (1996-2019)؟

الفرضيات: من المتوقع نظريا بأن الفساد وغيره من العوامل تساهم في تحديد التغيرات الحاصلة في الاستثمار الاجنبي ومنه يمكن عرض الفرضية التالية:

للفساد علاقة معنوية ذات أثر سلبي على الاستثمار الاجنبي المباشر في المدى الطويل وكذلك المدى القصير في الجزائر.

الاهداف: نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تحديد الأثر الذي ينتج عن الفساد الاداري في الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر، وذلك بالاعتماد على نماذج القياس الاقتصادي الديناميكية من أجل معرفة الآثار القصيرة والطويلة للعوامل المفسرة لحجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة المتدفقة من الخارج.

الدراسات السابقة: توجد العديد من الدراسات التجريبية التي تناولت الفساد والاستثمار الاجنبي المباشر، فمنها من ترى بأن الفساد يؤثر في الاستثمار ومنها من ترى بأن الاستثمار الاجنبي يؤثر في الفساد وفي الآتي نستعرض بعض من تلك الدراسات:

- دراسة (sadig, 2009) التي هدفت إلى الإجابة على السؤال الأتي: هل يتلقى البلد المضيف الفاسد تدفقات أقل أو أكثر من الاستثمار الأجنبي المباشر بعد التحكم في المحددات الأخرى لموقع الاستثمار الأجنبي المباشر؟ حيث أظهرت نتائج الدراسة أن مستوى الفساد في البلد المضيف له تأثير سلبي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، تؤدي زيادة وحدة واحدة في مستوى الفساد إلى انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنحو 0.11 وحدة.

- دراسة (Hines, 1995, pp. 52-66) التي بحثت في تأثير التشريع الأمريكي لمكافحة الرشوة (قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة لعام 1977) على عمل الشركات الأمريكية في البلدان التي ينتشر فيها الفساد، حيث استخدم معدل نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الأمريكي كمتغير تابع ومؤشر الأعمال الدولية كمقياس للفساد في 35 دولة مضيفة خلال الفترة من 1977 إلى 1982، تشير النتائج التي توصلت إليها إلى أن قانون الممارسات الفاسدة قلل بشكل كبير من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الأمريكي إلى البلدان المضيفة الأكثر فسادًا بعد عام 1977.

- دراسة (Abed & Davoodi, 200, p. 132) التي بحث في أثر مستويات الفساد على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية، وجدوا أن البلدان ذات المستوى المنخفض من الفساد تجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشرة وأنه بمجرد سيطرتهم على عامل الإصلاح الهيكلي يصبح مستوى الفساد لا يؤثر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

- دراسة (Wei, How Taxing Is Corruption on International Investors, 2000, pp. 1-11) التي بحثت في آثار الضرائب والفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر باستخدام بيانات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على ثنائية من 12 دولة مصدر إلى 45 دولة مضيفة، وباستخدام ثلاثة مقاييس مختلفة للفساد، وخلصت إلى أن زيادة معدل الضريبة على الشركات المتعددة الجنسيات و مستوى الفساد في البلدان المضيفة من شأنهما أن يقللا الاستثمار الأجنبي المباشر ، وفي دراسة اخرى له (Wei, Local Corruption and Global Capital Flows, 200, pp. 303-346) تناول آثر الفساد على تكوين تدفقات رأس المال باستخدام بيانات تدفق رأس المال على ثنائية من 14 دولة مصدرة إلى 53 دولة مضيفة، أشارت النتائج إلى أن هناك بالفعل علاقة سلبية بين الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر وأن انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر الناجم عن الفساد أكبر من التأثير السلبي للفساد على الأنواع الأخرى من تدفقات رأس المال.

- دراسة (Akçay, 2001, pp. 27-34) حول 52 دولة نامية بالاعتماد على مؤشرين مختلفين للفساد من أجل تقدير آثار الفساد على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، لم يتم العثور على

دليل يفيد بوجود علاقة سببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والفساد، وخلصت إلى أن أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر هي حجم السوق، ومعدلات الضرائب على الشركات، وتكاليف العمالة، والانفتاح التجاري.

- دراسة لـ (Habib & Zurawicki, 202, pp. 291-307) حول آثار الفساد في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر باستخدام عينة من سبع دول مصدر إلى 89 دولة مضيفة. وافترضوا أنه كلما زاد الاختلاف المطلق في مستوى الفساد بين البلدان المصدر والبلدان المضيفة قلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلد المضيف، وقد وجدوا أن الشركات الأجنبية تميل إلى تجنب المواقف التي يظهر فيها الفساد بشكل واضح لأن الفساد يعتبر غير أخلاقي وقد يكون سببًا مهمًا لعدم الكفاءة. - دراسة لـ (Voyer & Beamish, 2004, pp. 211-224) بحثت في آثار مستوى الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر الياباني في 59 دولة مضيفة (متقدمة وناشئة). وجدت أن الاستثمار الأجنبي المباشر الياباني مرتبط بشكل سلبي بمستوى الفساد خاصة في البلدان الناشئة، وأظهرت النتائج أنه في البلدان الناشئة حيث يوجد نظام قانوني شامل متخلف أو غير موجود للحد من الأنشطة غير القانونية، يعمل الفساد على تقليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الياباني.

المنهج المستخدم: حتى يتحقق هدف الدراسة وابراز أهميتها والاجابة على اشكاليتها واختبار فرضيتها، اعتمدنا على المنهج الوصفي والتحليلي للتغيرات الحاصلة في الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة الدراسة، كما اعتمدنا على المنهج الاستقرائي عن طريق أدوات وأساليب التحليل الاحصائي والقياسي وذلك من خلال تحديد الآثار القصيرة والطويلة المدى للعوامل المفسرة للمتغير التابع من خلال تحليل العلاقة الديناميكية بالاعتماد على نماذج الانحدار الذاتي ذات فترات الابطاء الموزعة ARDL.

1- الفساد

1-1 مفهوم الفساد:

الفساد من بين اكثر المفاهيم التي يصعب وضع مفهوم عام لها، وذلك نتيجة للتغيرات التي يشهدها العالم في السنوات الاخيرة، فمفهوم الفساد صار محط جدل ونقاش من قبل الباحثين والهيئات الدولية، وبصورة عامة يمكن تعريف الفساد الاداري على أنه "سلوك غير سوي ينطوي قيام الشخص باستغلال مركزه وسلطاته في مخالفة القوانين واللوائح والتعليمات لتحقيق منفعة لنفسه أو لذويه من الأقارب والأصدقاء والمعارف، وذلك على حساب المصلحة العامة". (صبيح، 2016، صفحة 33)

وقد عرفته المنظمة العالمية للشفافية بأنه "إساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق كسب خاص". (إسماعيل، 2014، صفحة 17) كما عُرف الفساد على انه "مصطلح جامع يضم كافة أشكال السلوك غير الشرعي كالرشوة والاختلاس واستغلال السلطة والابتزاز والإثراء غير المشروع والإتاوات والمتاجرة بالنفوذ، فضلا عن الأنشطة المرتبطة بمباشرة أنشطة فاسدة أساسية، وغالبا ما تستخدم في المساعدة عليها، كغسيل الأموال وإعاقة سير العدالة ومنعها" (وآخرون، 2014).

2-1 اشكال الفساد

الفساد أكبر المشكلات العالمية التي تُجمع المؤسسات المحلية والدولية على اعتباره العقبة الكبرى أمام الإصلاح والتنمية والاستثمار الصحيح وسببا رئيسيا لتنامي أعمال المخدرات والمافيا. فالفساد يأخذ أشكالا مختلفة، فهناك الفساد السياسي المرتبط بالسلطة، والفساد الاقتصادي المرتبط بالإدارات العامة والمشاريع، والفساد المؤسسي المرتبط بأجهزة الدولة، والفساد الاجتماعي بمختلف أنواعه. (جغلاف، 2021، صفحة 83)

1-2-1 الفساد السياسي: هو الخرق الواضح لقيم النزاهة في اداء الواجب الرسمي عن طريق استخدام اللاحق على انه حق، وتحقيق الاثراء على حساب الغير،وكدلك المال العام، انه استخدام النفوذ للاعتداء على القانون من خلال العلاقات الشخصية والتمييز العرقي، بحيث تكون المحسوبية والمحاباة دليل عمل لاصحابها (الشخ داود عماد صلاح، 2003، صفحة 87).

2-2-1 الفساد الاقتصادي: ويعبر عنه بالهدر الاقتصادي للموارد المادية والمالية للمجتمع، أما الآثار الغير مباشرة تتمثل في الخسائر الاقتصادية المحتملة التي كان من الممكن الحصول عليها عن طريق استغلال المبالغ التي تم هدرها (أزهار حسن، 2017، صفحة 394).

3-2-1 الفساد المالي: ويتمثل في كل اسلوب او وسيلة غير شرعية تستخدم بهدف التربح، او الحصول على اموال عامة او خاصة، عن طريق استغلال النفوذ والمنصب او التحايل على الشرع والقانون (الرملاوي، 2012، صفحة 359)، وهو يشمل صفقات السلاح، انتشار الجريمة المنظمة، التهرب الضريبي والجمركي، والتسيب المالي وهدر المال العام.

4-2-1 الفساد الإداري: هو إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص، فهو يحدث عندما يقوم موظف بقبول أو طلب، أو ابتزاز أو رشوة، لتسهيل عقد أو إجراء طرح منافسة عامة كما يتم عندما يعرض وكلاء أو وسطاء لشركات أو أعمال خاصة تقديم رشوة للاستفادة من سياسات ، أو إجراءات عامة للتغلب عن المنافسين وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين المرعية، كما يمكن للفساد أن يحصل عن طريق استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى

الرشوة ، وذلك بتعيين الأقارب أو سرقة أموال الدولة (القيرواني، 2001، صفحة 33)، اذا فهوكل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة لنفسه أو جماعته.

2- الاستثمار الاجنبي المباشر والفساد

2-1 محددات الاستثمار الاجنبي المباشر:

يمكن التمييز بين مدرستين في تفسير محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المستقبلة لتدفقاته هما (زغبة، 2012، الصفحات 203-204):

2-1-1 النظرية الاقتصادية الجزئية: تعتمد هذه النظرية على تفسير هدف الشركات بوجه عام من التوسع، إعتمادا على مجموعة من الافتراضات التي تفسر الاستثمار الأجنبي المباشر، الفرضية الأولى هي أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المختلفة يعد دالة في اختلاف العائد على الاستثمار بين الدول، والفرضية الثانية ترتبط بمخاطر الاستثمار حيث تفترض نظرية الاستثمار وجود علاقة سالبة بين الاستثمار ودرجة المخاطر الاقتصادية والسياسية، وهناك افتراض آخر يتعلق بالإنتاج، حيث أن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر للشركة وقدرتها على تسويق إنتاجها في الدول المضيفة علاقة موجبة، ومن ناحية أخرى فان إحدى المتغيرات الهامة أيضًا في تحديد الاستثمار الأجنبي هو التجارة الخارجية، وفي دراسة عن الاستثمارات الأمريكية في الدول النامية على وجود علاقات معنوية بين حجم التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الدول، أما عن الاستقرار السياسي كمحدد للاستثمار الأجنبي المباشر فالعلاقة بينهما سلبية. ومن المتغيرات الأخرى المحفزة للاستثمار الأجنبي المباشر هي العمالة فإن انخفاض تكلفة الأجور يعد من أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، ويكون لمستوى الأجور أكبر أثر في حالة أن يكون الاستثمار موجه إلى الصناعات التي تعتمد في إنتاجها على العمالة الكثيفة.

2-1-2 النظرية الاقتصادية الكلية: فهي تقوم بتصنيف محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وفقا لأحد المنهجين:

أ- **المنهج الأول:** متعلق بعوامل الجذب والذي يدرس العلاقة بين خصائص كل دولة وبين تدفقات الاستثمار وأهم تلك الخصائص تتمثل في البنية التحتية، حجم السوق، رأس المال البشري، مدى القرب من الأسواق الرئيسية، درجة الانفتاح على العالم الخارجي، سعر الصرف، الحوافز الضريبية، الاستقرار السياسي والسياسات النقدية، وهناك دراسات تناولت نفس المحددات والتي ميزت بين أربعة أنواع من المحددات:

النوع الأول: يتمثل في المحددات المرتبطة بجانب التكلفة.

النوع الثاني: يتمثل في تلك المحددات المرتبطة بتحسين مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال.

النوع الثالث: يتعلق بالمحددات على المستوى الاقتصاد الكلي.

النوع الرابع: يرتبط بإستراتيجية التنمية التي تتبعها الدول المتلقية للاستثمار الأجنبي المباشر.

وقد أُثبت من الناحية التطبيقية أن أهم المحددات تأثيرًا في الأجل الطويل هي معدل نمو السوق، وسياسات التوجه نحو التصدير، وتحرير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، يليها في الأهمية محددات أخرى مثل سعر الصرف الحقيقي، وحجم السوق مقاسا بالناتج المحلي الإجمالي.

ب- المنهج الثاني: عوامل الدفع وهي تلك العوامل التي تدفع برأس المال خارج الدول المتقدمة إلى الدول النامية، والذي يقوم على أساس أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتجه إلى دول معينة، لأن العائد على الاستثمار في الدول المصدرة له أقل من العائد في الدول التي يتجه إليها.

يمكننا تلخيص كل ما سبق في ثلاثة عوامل رئيسية تتمثل في إطار السياسات العامة للاستثمار الأجنبي المباشر، المحددات الاقتصادية، وتيسير الأعمال التجارية.

الشكل رقم 01: محددات الاستثمار الاجنبي المباشر

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على (United Nations، 2003، صفحة 85)

2-2 العلاقة بين الفساد والاستثمار الاجنبي المباشر:

يعد الفساد نشاطا غير قانوني يؤثر سلبا على بيئة الأعمال والنمو الاقتصادي، والتنمية الاقتصادية، ورفاهية المواطنين، وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، والجودة الشاملة للحوكمة في أي بلد، فهو يحدث في أشكال مثل الرشوة والابتزاز والاختلاس وغسيل الأموال والتزوير والاحتيال والمحسوبية في المكاتب العامة والخاصة، كما أن الفساد يؤثر سلبا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (جذب الاستثمار الأجنبي المباشر) في الاقتصاد المضيف، فمن الناحية النظرية للفساد تأثيرا مباشرا على تكلفة الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاديات

المضيفة، حيث يُطلب من المستثمرين الأجانب دفع أموال كرشوة للمسؤولين الفاسدين من أجل إدارة أعمالهم وتعود أسباب هذه المدفوعات إلى عمليات التسجيل الطويلة للاستثمار الأجنبي المباشر وذلك يزيد بشكل كبير من تكاليف ممارسة أعمالهم، وكذلك منح التراخيص، والمسائل الضريبية والإجراءات البيروقراطية الطويلة في الاقتصاديات المضيفة، وبالتالي يزيد الفساد من تكاليف ممارسة الأعمال التجارية ويشكل عائقا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في البلد المضيف.

بالإضافة إلى ذلك يؤثر الفساد على بيئة المنافسة ويؤثر بدوره على جذب الاستثمار الذي يكون مفيدا عندما تكون بيئة المنافسة محمية من قبل الحكومة بموجب لوائح معينة وبدعم من المسؤولين، وعندما يرغب المستثمرون الأجانب في الاستثمار في بلد ما، فإنهم يريدون أولا تعظيم أرباحهم من خلال الاستثمار في بيئة يمكن إدارتها بشكل جيد وبالتالي يرغب المستثمرون الأجانب في الحصول على القوة السوقية تدريجياً عن طريق زيادة حصصهم في السوق مما يؤدي إلى تعظيم الأرباح. وبما أن الاستثمار الأجنبي المباشر ينقل تقنيات ومعارف وخبرات ومهارات جديدة إلى البلدان المستضيفة، فسيكون من المفيد التنافس مع المستثمرين المحليين في بيئة منظمة ومحمية، فانتشار الفساد يؤثر سلباً على جودة هذه المنافسة بتدخل الحكومة في السوق وكذا التمييز بين المستثمرين المحليين و الأجانب من خلال انتهاك مبدأ المعاملة الوطنية لمنظمة التجارة العالمية، وهو ايضا يزيد من تكلفة الفرصة البديلة للشركات من قبل المستثمرين الأجانب مقارنة بالمستثمرين المحليين، لا سيما أثناء إجراءات التسجيل والترخيص والضرائب، وفي ظل نظام فاسد يدفع المستثمرون الأجانب مبلغًا إضافيًا من المال كرشوة للمسؤولين الفاسدين وإلا سيعانون من الإجراءات البيروقراطية الطويلة التي تزيد من تكلفة الفرصة البديلة، وهو ما يقلل من جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر، كما يؤثر الفساد بدوره سلبًا على أسعار السلع للمستثمرين الأجانب ويقلل من فرص جذب هذه الاستثمارات، وعلاوة على ذلك يزيد الفساد من مخاطر ممارسة الأعمال التجارية ويقلل من مستوى ثقة المستثمرين الأجانب، فالمستوى المرتفع للفساد هو أحد أعراض سوء الإدارة، وهنا يشعر المستثمرون الأجانب بمخاطر عالية. هذا هو السبب في أنهم يفضلون عدم استثمار أموالهم في اقتصاد ينتشر فيه الفساد والادارة السيئة، بالإضافة إلى ذلك يقلل الفساد من الإنتاجية وتخصيص الموارد ونوعية السلع والخدمات والابتكارات وكفاءة الاستثمار الأجنبي المباشر (Zaki، 2020، الصفحات 10-14).

3- التحليل الوصفي للبيانات:

1-3 تطور مؤشر الفساد في الجزائر:

نلاحظ من الشكل (1) ان الفساد في الجزائر تغلغل ليصبح هو المسيطر على كل مناحي الحياة، فكل القيم التي تم تسجيلها من سنة 1996 الى سنة 2019 كانت تحت المتوسط وبقيم سالبة حيت سجلت قيمة -0.47 كافضل درجة وصلت اليها الجزائر في مؤشر الفساد وهذا سنة 2013 وسجلت -0.93 كاقل درجه له في سنة 2000، وكل القيم الاخري بين هذاين الرقيمن هذا ما يدل على تفشي الفساد في المشهد الجزائري، وهذا راجع لسيطرة اصحاب المال والبارونات على كل جوانب الحياة السياسية والاقتصادية في البلاد، وخير دليل على ذلك ما تشهده الجزائر في السنتين الاخيرتين بعد الإطاحة بالحكومة السابقة والمحاكمات بالجملة لوزراء ورجال المال، وهذه القضايا هي جزء فقط من قضايا أخرى كثيرة لم تذكر لحد الآن وهذا ما يبين لنا عظم حجم الفساد الذي تعاني منه الجزائر.

الشكل 2: تطور مؤشر الفساد في الجزائر

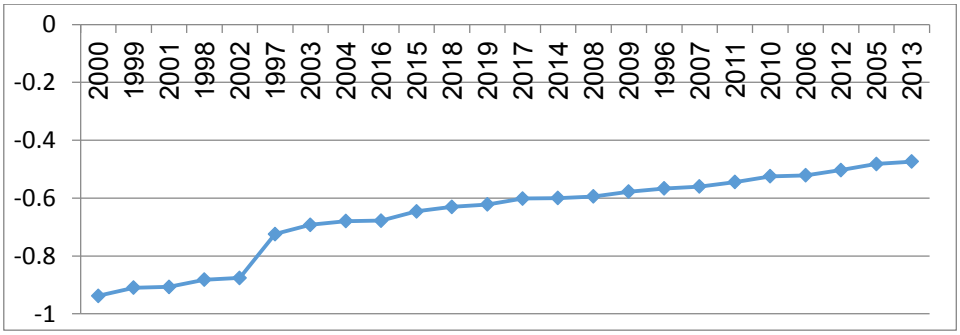

المصدر: من اعداد الباحثين اعتماد على بيانات (WIG, 2021)

2-3 تطور مؤشر الفساد في الجزائر:

من خلال الشكل اسفله نلاحظ ان الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر لم يتجاوز نسبة 1% كافضل نسبة مسجلة من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً خلال عام 2011، وبعدها بدا في التراجع المستمر 0.08% سنة 2019، وهذا إن دل على شيئ فإنما يدل على عدم مقدرة بيئة الاستثمار في الجزائر من استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهذا مرده إلى تدهور بيئة ومناخ الاستثمار، وتفشي الفساد بشتى انواعه، وكثرة العراقيل والبيروقراطية.

الشكل 3: تطور الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر.

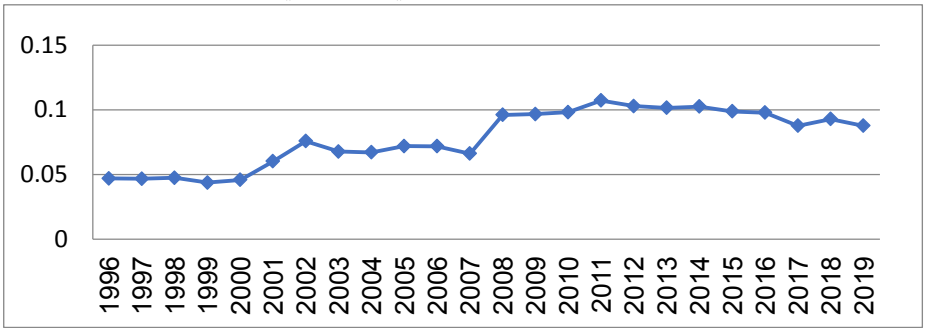

المصدر: من اعداد الباحثين اعتماد على بيانات **(unctadstat, 2021)**

4- النتائج والتحليل:

4-1 الطريقة وادوات القيام بالدراسة:

للقيام بهذه الدراسة تم أولاً تحديد متغيرات الدراسة، وفترة الدراسة التي امتدت من 1996 إلى 2019 وهي فترة مقيدة بمدى توفر بيانات بعض المتغيرات الاساسية في الدراسة والمتمثلة في الفساد والاستقرار السياسي وغياب العنف التي لا تتوفر معطياتها قبل 1996، ومن أجل تحديد العوامل المفسرة للمتغير التابع المتمثل في الاستثمار الأجنبي المباشر تم الاعتماد على بعض الدراسات التجريبية في هذا المجال على غرار دراسة (قاسم جمال، 2017، صفحة 20)، ومن خلال تلك الدراسات تم بناء نموذج الدراسة كالآتي:

$$IFD = f(POP, M2, INF, OP, IP, FINF, CORR, VAR)$$

المتغير التابع (IFD): الاستثمار الأجنبي المباشر بحيث تم اخذ قيمته كنسبة من اجمالي الناتج المحلي، تم اخذ البيانات من بيانات unctadstat.

المتغيرات المستقلة:

حجم السوق: استناداً للدراسات السابقة في هذا المجال، يتم اتخاذ معدل نمو السكان، كمؤشر لقياس حجم السوق ويكتسب هذا المؤشر أهمية كبيرة في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تجذب الاقتصاديات التي تتميز بتوافر أسواق كبيرة المزيد من الاستثمارات في كافة المجالات الصناعية والزراعية والخدماتية، ونرمز لهذا المتغير ب **POP**، نسبة الزيادة السكانية وتم اخذ هذه البيانات من بيانات البنك الدولي.

الكتلة النقدية: يساهم ارتفاع معدل نمو الكتلة النقدية في البلد المضيف على تحفيز القروض، وبالتالي جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ونرمز لهذا المتغير بالرمز **M2**، نسبة الزيادة في الكتلة النقدية، وتم اخذ هذه البيانات من بيانات البنك الدولي.

التضخم: يعتبر التضخم أحد أهم المتغيرات التي تبين مدى توافر الاستقرار في البيئة الاقتصادية للدولة المضيفة للاستثمار، ويؤثر ارتفاع أو انخفاض التضخم على التدفقات الواردة للاستثمار الأجنبي المباشر، ونرمز لهذا المتغير بالرمز **INF**، وتم اخذ هذه البيانات من بيانات البنك الدولي.

درجة الانفتاح: تعتبر من أهم المؤشرات التي تعمل على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر. وعموماً فإن درجة الانفتاح التجاري تؤثر على حجم التدفقات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة، ونرمز لهذا المتغير بالرمز **OP**، وتم اخذ هذه البيانات من بيانات البنك الدولي.

مؤشر حرية الاستثمار: يقيس هذا المؤشر القيود على الاستثمار الأجنبي والتحكم في تدفقات الأموال والتحويلات سواء للأفراد أو الشركات، حيث أن مثل هذه القيود قد تؤدي إلى عزوف المستثمر الأجنبي وعدم القدرة على استقطابه، ونرمز لهذا المتغير بالرمز **IP**، وتم اخذ هذه البيانات من بيانات موقع مؤشر الحرية الاقتصادية Index of Economic Freedom.

مؤشر الحرية المالية والمصرفية: يوضح هذا المؤشر مدى توافر الخدمات والمنتجات المصرفية المختلفة وإمكانية حصول المستثمر الأجنبي على الائتمان بكافة المزايا التي تتلقاها المؤسسات المحلية. كما يقيس هذا المؤشر مدى تدخل الحكومات وتملكها للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى. حيث يقتصر دور الحكومة فقط في إشراف البنك المركزي على تلك المؤسسات ومدى التزام كل منها بالمعايير الدولية، ونرمز لهذا المتغير بالرمز **FINF**، وتم اخذ هذه البيانات من بيانات موقع مؤشر الحرية الاقتصادية Index of Economic Freedom.

الفساد الإداري: يؤثر مؤشر الفساد الإداري على قرار المستثمر الأجنبي، حيث أن انتشار وتفشي الفساد في البيئة الاستثمارية يؤدي إلى إحجام المستثمرين عن الاستثمار فيها، ففي ظل تفشي الفساد يشيع عدم الأمان، مما يؤثر على قدرة الشركات والأفراد على تنفيذ العقود، ونرمز لهذا المتغير بالرمز **CORR**، وتم اخذ هذه البيانات من بيانات البنك الدولي WIG.

الاستقرار السياسي وغياب العنف: يؤثر مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف على قرار المستثمر الأجنبي، حيث أن العنف وغياب الاستقرار السياسي يؤثرفي البيئة الاستثمارية

ويؤدي إلى إحجام المستثمرين شأنه شأن الفساد، ونرمز لهذا المتغير بالرمزVAR، كدليل على الفساد السياسي في البلاد وتم اخذ هذه البيانات من بيانات البنك الدولي WIG.

2-4 عرض الطريقة والادوات ونتائج الدراسة:

بغرض تحديد وقياس الأثر الطويل والقصير للمتغيرات المذكورة أعلاه على الاستثمار الأجنبي المباشر، وحسب منهج القياس الاقتصادي قمنا أولاً بدراسة استقرارية سلاسل متغيرات الدراسة، بحيث تحصلنا على النتائج التالية:

من خلال النتائج المبينة في الملحق رقم 1 تم قبول فرضية العدم والتي تقول بأنه هناك جذر وحدة بالنسبة للسلسة الزمنية لكل من متغير الاستثمار الاجنبي المباشر (IFD) والانفتاح التجاري (OP) ومؤشر حرية الاستثمار (IP) ومؤشر الحرية المالية والمصرفية (FINF) ومؤشر الفساد (CORR) وكذا مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف(VAR)، وبعد اجراء اختبار الفرق الأول يتضح لنا خلو السلاسل الزمنية من جذر الوحدة وبالتالي استقرارها عند الفرق الأول، بينما نلاحظ بأن سلسلة متغير كل من حجم السوق (POP) ومعدل التصخم (INF) تبين عدم وجود جدر وحدة وعدم وجود الاتجاه العام وهذا يعني أن هاتين السلسلتين مستقرتان عند المستوى اي I(0)، اما فيما يخص سلسلة الكتلة النقدية (M2) فنلاحظ بأنها تحتوي على اتجاه عام بينما نجد بأنها لا تحتوي على جذر اذا فسلسلة (M2) مستقرة عند المستوى مع وجود اتجاه عام. هذه النتيجة تقودنا لاستخدام نماذج الإنحدار الذاتي ذات فترات الإبطاء الموزعة (ARDL)، كذلك من نتائج دراسة استقرارية المتغير التابع FID باستخدام اختبار فيليبس-بيرون تبين أنها تحتوي على الحد الثابت وعلى الاتجاه العام بينما لا تحتوي على جذر الوحدة (انظر الملحق 2)، لذا يجب علينا أخذ هذه النتيجة بعين الاعتبار عند تقدير نموذج ARDL.

$$\mathrm{IFD} = \mu + \beta T + \sum_{i=1}^{P} \lambda_{\mathrm{j}} \mathrm{IFD}_{\mathrm{t\text{-}i}} + \sum_{I=0}^{q1} \phi_{1\mathrm{i}} \mathrm{POP}_{\mathrm{t\text{-}i}} + \ldots + \sum_{I=0}^{q8} \phi_{1\mathrm{i}} \mathrm{VAR}_{\mathrm{t\text{-}i}} + \varepsilon_t$$

بعد تحديد درجة تكامل المتغيرات قمنا بتحديد فترات الإبطاء المثلى لتحديد قيم (p, q1, q2, q3, q4, q5, q6, q7, q8) لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM)، وأفضل نموذج ARDL(2, 1, 1, 0, 1, 1, 1, 1, 1) والذي يأخذ الشكل الآتي: (انظر الملحق 3)

$$\begin{aligned}\mathrm{IFD} = {} & 7.9 + 0.63T + 0.46\mathrm{IFD}_{\mathrm{t\text{-}1}} - 0.17\mathrm{IFD}_{\mathrm{t\text{-}2}} + 3.99\mathrm{POP}_{\mathrm{t}} - 8.9\mathrm{POP}_{\mathrm{t\text{-}1}} - 0.04\mathrm{M2}_{\mathrm{t}} \\ & - 0.016\mathrm{M2}_{\mathrm{t\text{-}1}} - 0.005\mathrm{INF}_{\mathrm{t}} - 0.19\mathrm{OP}_{\mathrm{t}} + 0.14\mathrm{OP}_{\mathrm{t\text{-}1}} - 0.017\mathrm{IP}_{\mathrm{t}} + 0.013\mathrm{IP}_{\mathrm{t\text{-}1}} + 0.06\mathrm{FINF}_{\mathrm{t}} \\ & - 0.08\mathrm{FINF}_{\mathrm{t\text{-}1}} - 0.05\mathrm{CORR}_{\mathrm{t}} - 0.05\mathrm{CORR}_{\mathrm{t\text{-}1}} + 0.05\mathrm{VAR}_{\mathrm{t}} + 0.10\mathrm{VAR}_{\mathrm{t\text{-}1}}\end{aligned}$$

اما تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM) كان كالآتي: (انظر الملحق 4)

$$\Delta IFD_t = 7.9 + 0.63T - 0.7IFD_{t-1} - 5.07POP_{t-1} - 0.06M2_{t-1} - 0.005INF_{t-1} - 0.05OP_{t-1} - 0.004IP_{t-1} + 0.14FINF_{t-1} - 0.11CORR_{t-1} + 0.17VAR_{t-1} + 0.17\Delta IFD_{t-2} + 3.9\Delta POP_{t-1} - 0.09\Delta M2_{t-1} 0.19\Delta OP_{t-1} - 0.017\Delta IP_{t-1} + 0.06\Delta FINF_{t-1} - 0.05\Delta CORR_{t-1} + 0.05\Delta VAR_{t-1}$$

بعد تقدير نموذج (ARDL) قمنا باختبار الحدود (Bounds Test) لمعرفة هل توجد علاقة توازنية على المدى الطويل اختبرنا الفرضية الآتية: (انظر الملحق 5)

H_0 : لا توجد علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات

H_1 : توجد علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات.

حيث كانت إحصائية فيشر المحسوبة تساوي (16.05) وهي أكبر من إحصائية الحد الأعلى التي تساوي (3.68)، عندى مستوى معنوية 5%، وعليه فإننا نرفض الفرضية الصفرية، ومنه نستنتج أنه توجد علاقة تكامل مشترك بين السلاسل المدروسة، وبما أن نتيجة اختبار التكامل المشترك ايجابية، قمنا بتقدير العلاقة على المدى الطويل ثم قدرنا نموذج تصحيح الخطأ المقيد (RECM)، والتي كانت كالآتي: (انظر الملحق 6)

$$IFD = -7.16POP_t - 0.093M2_t - 0.007INF_t - 0.07OP_t - 0.006IP_t + 0.21FINF_t - 0.16CORR_t + 0.21VAR_t$$

انطلاقا من تقدير هذا النموذج نقوم باستخراج سلسلة بواقي التقدير EC_t

EC = FID - (-7.1623*POP -0.0931*M2 -0.0077*INF -0.0724*OP -0.0068*IP + 0.2106*FINF -0.1636*CORR + 0.2179*VAR)

تقدير العلاقة على المدى القصير (نموذج تصحيح الخطأ المقيد (RECM)): (انظر الملحق 7)

$$\Delta IFD_t = 7.940.63T + 0.17\Delta IFD_{t-1} + 3.9\Delta POP_t - 0.04\Delta M2_t - 0.19\Delta OP_t - 0.017\Delta IP_t + 0.06\Delta FINF_t - 0.05\Delta CORR_t + 0.05\Delta VAR_t - 0.708CE_{t-1}$$

اختبار وقياس قوة الإرجاع نحو التوازن:

يتضح لنا من معلمة تصحيح الخطأ (-0,708)، أنه عندما ينحرف الاستثمار الأجنبي المباشر في المدى القصير في الفترة (t-1) عن قيمها التوازنية في المدى الطويل، فإنه يتم تصحيح ما يعادل 70.87% من هذا الإنحراف في الفترة (t). أي أن الاختلال في التوازن يصحح كل سنة

بمقدار 70.87%. وهذا ما يبرز الدور الفعال لهذه المتغيرات في تحقيق التوازن في الأجل الطويل بضمان عدم توسع الأخطاء.

تحليل نموذج التكامل المشترك ARDL:

أثر POP على IFD: معلمة المتغير POP (3.903) تدل هذه القيمة على وجود علاقة طردية بين معدل النمو السكاني والاستثمار الأجنبي المباشر في المدى القصير، وهذا هو الواقع الاقتصادي المعاش فكلما اتسع حجم السوق والممثل بالزيادة السكانية فإن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر يزداد، فالاقتصاد الجزائري يتميز بتوافر أسواق كبيرة من شأنها ان تجذب المزيد من الاستثمارات في كافة المجالات (الصناعية والزراعية والخدماتية)

أثر M2 على IFD: معلمة المتغير M2 (0,049-) تدل هذه القيمة على وجود علاقة عكسية بين المتغيرين في المدى القصير، فهذه الاشارة تبدو غير مقبولة من الناحية النظرية إلا أنها تبدو منطقية في الواقع الاقتصادي المعاش، فالاقتصاد الجزائري يعاني من ارتفاع حاد في التضخم وصعوبة الحصول على القروض وهذا رغم ارتفاع معدل الكتلة النقدية، فهذه الأخيرة مجرد اصدار للنقود والقروض التي تقدمها المؤسسات المالية والمصرفية وإمكانية حصول المستثمر الأجنبي عليها تكاد تنعدم

أثر OP على IFD: معلمة المتغير OP (0.19-) تدل هذه القيمة على وجود علاقة عكسية بين المتغيرين في المدى القصير، وهذا يبدو مقبولاً فالاقتصاد الجزائري لحد الان لا يزال موجه، ودرجة الانفاتح التجاري فيه لا تبلغ أن تكون محفزاً للاستثمار الأجنبي المباشر بل يعتبر من بين الأمور التي تعجل بالمستثمر الأجنبي والمحلي من النفور وعدم الاستثمار في السوق الجزائرية، وهي نفس العلاقة في الأجل الطويل.

أثر IP على FID: معلمة المتغير IP (0.017-) تدل هذه القيمة على وجود علاقة عكسية بين المتغيرين في المدى القصير، فالقيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي والتحكم في تدفقات الأموال والتحويلات سواء للأفراد أو الشركات من قبل الحكومة الجزائرية يؤدي إلى عزوف المستثمر الأجنبي وعدم القدرة على استقطابه، فحتى لو تحسن هذا المؤشر يبقى بعيداً عن منافسة باقي الدول التي تطمح وتسعى لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية، وهي نفس العلاقة في الأجل الطويل.

أثر FINF على FID: معلمة المتغير FINF (0.036) تدل هذه القيمة على وجود علاقة طردية بين المتغيرين في المدى القصير، وهذا ما يبين مدى توافر الخدمات والمنتجات المصرفية

المختلفة وإمكانية حصول المستثمر الأجنبي على الإئتمان بكافة المزايا التي تتلقاها المؤسسات المحلية، وهي نفس العلاقة في الأجل الطويل.

أثر CORR على FID: معلمة المتغير CORR (0.058-) تدل هذه القيمة على وجود علاقة عكسية بين المتغيرين في المدى القصير، بحيث أن انتشار وتفشي الفساد في البيئة الاستثمارية في الجزائر يؤدي إلى إحجام المستثمرين الأجانب والمحليين عن الاستثمار فيها، فعدم الأمان والضمان يؤثر على قدرة الشركات والأفراد على تنفيذ العقود، فكيف بنا نسعى إلى استقطاب وجذب الاستثمارات ونحن نقابلهم بضبابية السوق الجزائرية فلا قانون محكم والرشوة والمعاملات المشبوهة والمحسوبية هي المسيطرة في منح العقود والإمتيازات، فالمعاملات تحت الطاولة هي من تحدد من يستثمر في أي مجال بل يجب على المستثمر أن يقدم الهدايا حتى يتحصل على الدعم والسماح له بالاستثمار

أثر VAR على FID: معلمة المتغير VAR (0.052) تدل هذه القيمة على وجود علاقة طردية بين المتغيرين في المدى القصير، فغياب العنف والإستقرار السياسي الذي عرفته الجزائر في السنوات الأخيرة كان له الدور الإيجابي في جعل هذا المؤشر من بين المؤشرات التي تساهم في جذب المستثمرين الأجانب والمحليين، غير أن أثر هذا المتغير يعتبر ضعيفاً جداً، فالجزائر ما تزال عرضة للعنف وعدم الاستقرار السياسي

اختبار مدى ملائمة وجودة النموذج المستخدم: تم الاعتماد على مجموعة من الاختبارات كما هو موضح في الملحق رقم 8 والتي نعرضها كالاتي:

- ✓ **ختبار الارتباط الذاتي (Autocorrelation):** نلاحظ الملاحق أن قيمة (F-statistic) غير معنوية في مستوى معنوي 5% وهذا يعني عدم رفض فرضية العدم (H_0) وبالتالي النموذج المقدر لا يعاني من وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء، بينما قيمة احصائية (Chi-Square) معنوية في مستوى معنوي 5% وهذا يعني رفض فرضية العدم (H_0) وبالتالي النموذج المقدر يعاني من وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء، أي وجود اختلاف بين الاختبارين فيما إذا كان هناك مشكل ارتباط ذاتي تسلسلي بين الأخطاء العشوائية، وعند النظر إلى معنوية معلمتي بواقي التقدير المؤخرة نلاحظ عدم معنوية تلك المعاملات وعليه نرجح صحة اختبار فيشر أي أنه لا توجد مشكل ارتباط الأخطاء أنظر الملحق رقم 8 .
- ✓ **اختبار توزيع البواقي (Normality Test):** من خلال نتائج في الملاحق يبين لنا بانه تم استخدام اختبار (Jarque-Bera) وأن قيمته غير معنوية عند مستوى 5%، مما يعني قبول فرضية العدم (H_0) وبالتالي الاخطاء يأخذ الشكل المعتدل الطبيعي.

- ✓ **اختبار عدم ثبات التباين (Heteroskedasticity Test):** نلاحظ أن قيمة كل من (F-statistic) و(Chi-Square) غير معنوية مما يعني عدم رفض فرضية العدم وبالتالي عدم وجود مشكلة عدم ثبات التباين اي انه هناك تجانس في تباين الخطاء للنموذج المقدر.
- ✓ **ختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج (Stability):** وذلك من خلال اختبار (CUSUM) الذي يتعلق بسلوك المجموع التراكمي للبواقي، واختبار (CUSUMSQ) الذي يتعلق بسلوك المجموع التراكمي لمربعات البواقي، ويتضح من هذين الاختبارين كما هو مبين بالشكل الموالي أن كل من مجموع البواقي تتحرك داخل حدود المعنوية 5%، مما يعني أن النموذج مستقر من الناحية الهيكلية وعليه توضح نتائج الاختبارات السابقة ملائمة النموذج المستخدم وأن نتائجه تتسم بجودة توفيق مرتفعة.

الشكل رقم 04: تائج اختبار الاستقرار الهيكلي

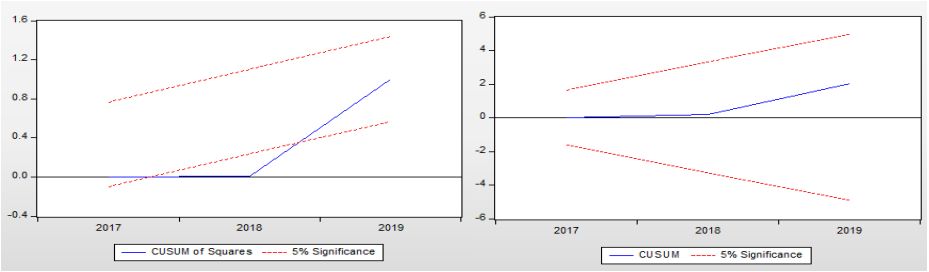

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج افيوز

5- الخلاصة:

إن الإستثمار الأجنبي يعد من الضروريات التي يحيتاج لها الاقتصاد وبشدة لتغيير القوة الاقتصادية للدولة، فرغم سياسات الإصلاح وجهود التحفيز وإجراءات تهيئة مناخ الأعمال إلا أن الفساد ما يزال يعد من بين أكثر المعوقات للمستثمرين المحليين والأجانب فهو عنصر من عناصر زيادة المخاطرة بأموالهم، ومعرقل لحوافز الاستثمار التي تقدمها الدول لجذب المستثمرين في شتى المجالات.

إن الجزائر كانت ولا تزال تعاني من آثار عميقة للفساد المتغلغل في أجهزتها الحكومية إلى الدرجة التي عرقلت عجلة التنمية الاقتصادية وعطلت استدامة التنمية وهدرت نسب كبيرة ومتزايدة من الموارد، ولا يتوقع لها التحسن في ظل قوانين معطلة السيادة والمفعول في الإنفاذ؛ وبوجود مجتمع مدني هش ومهمش. لذا لا يمكن الكلام عن جذب الاستثمارات الأجنبية والفساد هو الحاكم والمتحكم في السياسة والاقتصاد.

التوصيات:

- يجب مكافحة الفساد بمختلف أشكاله، سواء كان سياسيا او اقتصاديا او إداريا او اجتماعيا، خاصة أن الفساد في الجزائر أصبح مسيطرا على جميع مناحي الحياة، واصحاب الأموال لا يمكنهم أن يخاطروا بممتلكاته في بيئة يسيطر عليها الفساد.

- عدم الاعتماد الكلي على نظام الحوافز والإعفاءات الضريبية، لأنها لن تجذب المستثمرين وظروف العمل والإنتاج غير مشجعة وبالتالي يجب العمل على إصلاح المناخ العام للاستثمار في الجزائر، وذلك من جميع النواحي الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية والإقليمية.

- تطوير البنية التحتية التي تعتبر من أهم المتطلبات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فالجزائر تعاني من انخفاض مستويات خدمات الطرق والموانئ والمطارات والاتصالات السلكية واللاسلكية، إضافة إلى مشاكل امدادات الطاقة والمياه وغيرها من الهياكل العامة.

المراجع:

unctadstat. (2021, 09 02). Récupéré sur unctadstat: https://unctadstat.unctad.org/FR/Index.html

WIG. (2021, 9 02). Récupéré sur WIG: http://info.worldbank.org/governance/wgi/

Abed, G., & Davoodi, H. (200). Corruption, Structural Reforms and Economic Performance in the Transition Economies. *IMF Working Paper*, 132.

Akçay, S. (2001). Is Corruption an Obstacle for Foreign Investors in Developing Countries? A Cross-Country Evidence. *Yapi Kredi Economic Review, 12*(2), 27-34.

Habib, M., & Zurawicki, L. (202). Corruption and Foreign Direct Investment. *Journal of International Business Studies, 33*(2), 291-307.

Hines, J. (1995). Forbidden Payment: Foreign Bribery and American Business after 1977. *NBER Working* , 52-66.

sadig, a. (2009). The Effects of Corruption on FDI Inflows. *Cato Journal, 29*(2).

United Nations, P. (2003). *FDI Policies for Development: National and International Perspectives.* New York and Geneva: United Nations Conference on Trade and Development.

Voyer, P., & Beamish, P. (2004). The Effect of Corruption on Japanese Foreign Direct Investment. *Journal of Business Ethics, 50*, 211-224.

Wei, S. (200). Local Corruption and Global Capital Flows. *Brookings Papers on Economic Activity, 12*(2), 303-346.

Wei, S. (2000). How Taxing Is Corruption on International Investors. *Review of Economics and Statistics, 82*, 1-11.

Zaki, N. (2020). The Impacts of Corruption on Attracting Foreign Direct Investment. *EUREKA: Social and Humanities*, 10-13.

الرملاوي ,م .م .(2012) .*احكام الفساد المالي والاداري في الفقه الجنائي الاسلامي* .مصر :دار الفكر الجامعي.

زغبة ,ط .(2012) .واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر بين المعوقات ومتطلبات تحسين بيئة الاستثمار . *مجلة العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير*.204-203 ,7 ,

عبد الرزاق الشخ داود عماد صلاح. (2003). *الفساد والاصلاح*. دمشق، سوريا: منشورات اتحاد الكتاب العرب.

علي أزهار حسن. (2017). تحليل أثر الفساد على الاستثمار في العراق. *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية*، *23*(101)، الصفحات 390-411.

علي جغلاف. (2021). اثر مؤشرات الحكم الراشد على هجرة اليد العاملة في الوطن العربي. *رسالة دكتوراه غير منشورة*، 83. جامعة البليدة 2، الجزائر.

قاسم جمال ,م .ا .*محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية* .صندوق النقد العربي.

محمد قاسم القيرواني. (2001). *الاصلاح الإداري بين النظرية والتطبيق*. الاردن: دار وائل للنشر والتوزيع.

الملحق 1: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات المستخدمة في التقدير

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)
Null Hypothesis: the variable has a unit root

		FID	POP	M2	INF	OP	IP	FINF	CORR	VAR
At Level										
With Constant	t-Statistic	-0.3302	-6.3215	-3.4472	-7.6745	-1.5771	-1.7237	-1.6818	-1.6583	-2.1974
	Prob.	0.9058	0.0000	0.0198	0.0000	0.4777	0.4067	0.4267	0.4301	0.2123
		n0	***	**	***	n0	n0	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.1801	-3.7544	-8.4863	-7.5978	-1.7666	-2.7884	-1.7528	-1.9509	-2.5343
	Prob.	0.4775	0.0419	0.0000	0.0000	0.6875	0.2149	0.6941	0.5960	0.3102
		n0	**	***	***	n0	n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	2.0341	-0.8543	-3.2991	-4.1567	-0.3285	-0.8905	-1.2288	-0.5133	-0.2084
	Prob.	0.9872	0.3327	0.0025	0.0002	0.5558	0.3196	0.1945	0.4830	0.6002
		n0	n0	***	***	n0	n0	n0	n0	n0
At First Difference										
		d(FID)	d(POP)	d(M2)	d(INF)	d(OP)	d(IP)	d(FINF)	d(CORR)	d(VAR)
With Constant	t-Statistic	-4.5129	-1.5923	-7.5691	-4.5266	-4.3798	-5.7869	-5.4951	-4.8330	-4.5176
	Prob.	0.0019	0.5108	0.0000	0.0020	0.0026	0.0001	0.0002	0.0015	0.0019
		***	n0	***	***	***	***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.4236	0.3661	-6.7608	-4.2021	-4.3039	-5.6615	-5.5399	-4.5194	-4.4084
	Prob.	0.0104	0.9976	0.0002	0.0170	0.0132	0.0008	0.0010	0.0085	0.0107
		*	n0	***	*	**	***	***	***	*
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.7650	-2.1477	-5.2006	-4.6339	-4.4905	-5.8745	-5.4222	-4.7585	-4.5596
	Prob.	0.0007	0.0338	0.0000	0.0001	0.0001	0.0000	0.0000	0.0001	0.0001
		***	*	***	***	***	***	***	***	***

الملحق 2: اختبار ديكي فولر النموذج الفائق لسلسة المتغير التابع (الاستثمار الاجنبي المباشر)

Null Hypothesis: FID has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.238791	0.4478
Test critical values:	1% level	-4.416345	
	5% level	-3.622033	
	10% level	-3.248592	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	1.203407
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	1.282973

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(FID)
Method: Least Squares
Date: 10/18/21 Time: 20:38
Sample (adjusted): 1997 2019
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FID(-1)	-0.404253	0.185425	-2.180146	0.0414
C	1.906771	0.843493	2.260566	0.0351
@TREND("1996")	0.238494	0.108989	2.188245	0.0407

R-squared	0.197338	Mean dependent var	0.616908
Adjusted R-squared	0.117072	S.D. dependent var	1.251966
S.E. of regression	1.176400	Akaike info criterion	3.283903
Sum squared resid	27.67835	Schwarz criterion	3.432011
Log likelihood	-34.76489	Hannan-Quinn criter.	3.321152
F-statistic	2.458546	Durbin-Watson stat	1.700013
Prob(F-statistic)	0.111001		

الملحق 3: نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM)

Dependent Variable: FID
Method: ARDL
Date: 09/20/21 Time: 21:13
Sample (adjusted): 1998 2019
Included observations: 22 after adjustments
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (1 lag, automatic): POP M2 INF OP IP FINF CORR VAR

Fixed regressors: C @TREND
Number of models evaluated: 512
Selected Model: ARDL(2, 1, 1, 0, 1, 1, 1, 1, 1)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
FID(-1)	0.466666	0.154130	3.027735	0.0564
FID(-2)	-0.175440	0.109932	-1.595900	0.2088
POP	3.903675	4.878351	0.800204	0.4821
POP(-1)	-8.980155	4.547757	-1.974634	0.1428
M2	-0.049102	0.012264	-4.003706	0.0279
M2(-1)	-0.016899	0.011598	-1.456959	0.2412
INF	-0.005459	0.095438	-0.057204	0.9580
OP	-0.196819	0.037937	-5.188041	0.0139
OP(-1)	0.145488	0.046129	3.153951	0.0511
IP	-0.017962	0.013893	-1.292867	0.2866
IP(-1)	0.013134	0.012410	1.058323	0.3676
FINF	0.063786	0.037339	1.708281	0.1861
FINF(-1)	0.085469	0.037731	2.265238	0.1084
CORR	-0.058509	0.034209	-1.710338	0.1857
CORR(-1)	-0.057418	0.063104	-0.909896	0.4300
VAR	0.052434	0.063870	0.820953	0.4718
VAR(-1)	0.101977	0.066590	1.531413	0.2232
C	7.941108	7.454309	1.065304	0.3649
@TREND	0.636944	0.162490	3.919904	0.0295

R-squared	0.999202	Mean dependent var	11.17395
Adjusted R-squared	0.994415	S.D. dependent var	3.944349
S.E. of regression	0.294767	Akaike info criterion	0.129580
Sum squared resid	0.260663	Schwarz criterion	1.071844
Log likelihood	17.57462	Hannan-Quinn criter.	0.351549
F-statistic	208.7337	Durbin-Watson stat	2.961211
Prob(F-statistic)	0.000475		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

الملحق 4: تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM)

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(FID)
Selected Model: ARDL(2, 1, 1, 0, 1, 1, 1, 1, 1)
Case 5: Unrestricted Constant and Unrestricted Trend
Date: 09/21/21 Time: 15:11
Sample: 1996 2019
Included observations: 22

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	7.941108	7.454309	1.065304	0.3649
@TREND	0.636944	0.162490	3.919904	0.0295
FID(-1)*	-0.708775	0.156058	-4.541743	0.0200
POP(-1)	-5.076479	2.341609	-2.167945	0.1187
M2(-1)	-0.066001	0.020915	-3.155708	0.0510
INF**	-0.005459	0.095438	-0.057204	0.9580
OP(-1)	-0.051331	0.063198	-0.808388	0.4780
IP(-1)	-0.004828	0.021394	-0.225687	0.8359
FINF(-1)	0.149255	0.066375	2.248643	0.1101
CORR(-1)	-0.115927	0.055654	-2.082982	0.1286
VAR(-1)	0.154411	0.040974	3.768517	0.0327
D(FID(-1))	0.175440	0.109932	1.595900	0.2088
D(POP)	3.903675	4.878351	0.800204	0.4821
D(M2)	-0.049102	0.012264	-4.003706	0.0279
D(OP)	-0.196819	0.037937	-5.188041	0.0139
D(IP)	-0.017962	0.013893	-1.292867	0.2866
D(FINF)	0.063786	0.037339	1.708281	0.1861
D(CORR)	-0.058509	0.034209	-1.710338	0.1857
D(VAR)	0.052434	0.063870	0.820953	0.4718

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.
** Variable interpreted as Z = Z(-1) + D(Z).

الملحق 5: باختبار الحدود Bounds Test

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
		Asymptotic: n=1000		
F-statistic	16.05421	10%	2.26	3.34
k	8	5%	2.55	3.68
		2.5%	2.82	4.02
		1%	3.15	4.43
Actual Sample Size	22	Finite Sample: n=35		
		10%	-1	-1
		5%	-1	-1
		1%	-1	-1
		Finite Sample: n=30		
		10%	-1	-1
		5%	-1	-1
		1%	-1	-1

t-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
t-statistic	-4.541743	10%	-3.13	-4.68
		5%	-3.41	-5.01
		2.5%	-3.65	-5.3
		1%	-3.96	-5.65

الملحق 6: نموذج تصحيح الخطأ المقيد RECM في المدى الطويل

Levels Equation
Case 5: Unrestricted Constant and Unrestricted Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
POP	-7.162332	3.043010	-2.353700	0.1000
M2	-0.093119	0.041069	-2.267388	0.1082
INF	-0.007703	0.135318	-0.056923	0.9582
OP	-0.072422	0.084634	-0.855710	0.4551
IP	-0.006812	0.030623	-0.222462	0.8382
FINF	0.210581	0.104239	2.020169	0.1366
CORR	-0.163560	0.094354	-1.733473	0.1814
VAR	0.217856	0.079078	2.754939	0.0705

EC = FID - (-7.1623*POP -0.0931*M2 -0.0077*INF -0.0724*OP -0.0068*IP + 0.2106*FINF -0.1636*CORR + 0.2179*VAR)

الملحق 7: نموذج تصحيح الخطأ المقيد RECM في المدى القصير

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(FID)
Selected Model: ARDL(2, 1, 1, 0, 1, 1, 1, 1, 1)
Case 5: Unrestricted Constant and Unrestricted Trend
Date: 09/20/21 Time: 21:17
Sample: 1996 2019
Included observations: 22

ECM Regression
Case 5: Unrestricted Constant and Unrestricted Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	7.941108	0.326022	24.35758	0.0002
@TREND	0.636944	0.027868	22.85611	0.0002
D(FID(-1))	0.175440	0.029464	5.954415	0.0095
D(POP)	3.903675	0.744215	5.245363	0.0135
D(M2)	-0.049102	0.003012	-16.30469	0.0005
D(OP)	-0.196819	0.006663	-29.54054	0.0001
D(IP)	-0.017962	0.003677	-4.885409	0.0164
D(FINF)	0.063786	0.007197	8.862441	0.0030
D(CORR)	-0.058509	0.011840	-4.941682	0.0159
D(VAR)	0.052434	0.013515	3.879618	0.0303
CointEq(-1)*	-0.708775	0.030793	-23.01714	0.0002

R-squared	0.992433	Mean dependent var	0.625191
Adjusted R-squared	0.985554	S.D. dependent var	1.280783
S.E. of regression	0.153937	Akaike info criterion	-0.597692
Sum squared resid	0.260663	Schwarz criterion	-0.052171
Log likelihood	17.57462	Hannan-Quinn criter.	-0.469184
F-statistic	144.2729	Durbin-Watson stat	2.961211
Prob(F-statistic)	0.000000		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

الملحق 8: الختبارات التشخيصية للنموذج

اختبار الارتباط الذاتي بين الاخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.566114	Prob. F(2,1)	0.4919
Obs*R-squared	16.67600	Prob. Chi-Square(2)	0.0002

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: ARDL
Date: 12/01/21 Time: 20:10
Sample: 1998 2019
Included observations: 22
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FID(-1)	0.074745	0.164358	0.454769	0.7283
FID(-2)	-0.076752	0.137430	-0.558482	0.6757
POP	-1.981192	4.546600	-0.435753	0.7384
POP(-1)	0.800353	4.037826	0.198214	0.8754
M2	0.007713	0.011725	0.657874	0.6296
M2(-1)	0.005863	0.010583	0.553948	0.6780
INF	0.005419	0.083840	0.064629	0.9589
OP	-0.000492	0.032453	-0.015160	0.9903
OP(-1)	-0.004181	0.040711	-0.102691	0.9349
IP	-0.013151	0.017459	-0.753249	0.5890
IP(-1)	-0.003801	0.012445	-0.305419	0.8113
FINF	-0.006427	0.032099	-0.200232	0.8742
FINF(-1)	0.002690	0.032187	0.083570	0.9469
CORR	-0.000169	0.029651	-0.005709	0.9964
CORR(-1)	0.021607	0.055463	0.389573	0.7635
VAR	0.025892	0.058467	0.442846	0.7346
VAR(-1)	-0.024305	0.063794	-0.380991	0.7683
C	1.875138	6.440010	0.291170	0.8196
@TREND	0.017435	0.140082	0.124461	0.9212
RESID(-1)	-1.516771	0.868471	-1.746485	0.3311
RESID(-2)	-0.309471	1.201126	-0.257651	0.8395

R-squared	0.758000	Mean dependent var	3.81E-15
Adjusted R-squared	-4.082004	S.D. dependent var	0.111412
S.E. of regression	0.251158	Akaike info criterion	-1.107418
Sum squared resid	0.063080	Schwarz criterion	-0.065969
Log likelihood	33.18160	Hannan-Quinn criter.	-0.862084
F-statistic	0.156611	Durbin-Watson stat	2.143791
Prob(F-statistic)	0.979954		

اختبار التوزيع الطبيعي

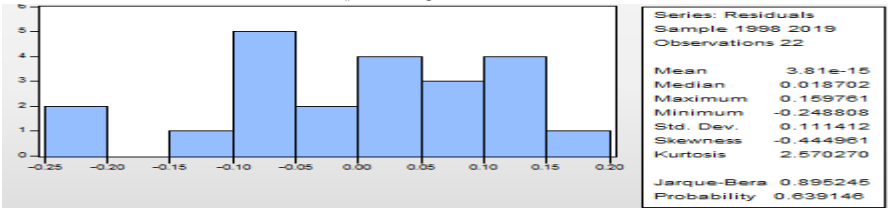

اختبار ثبات تباين الاخطاء

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.767397	Prob. F(18,3)	0.639146
Obs*R-squared	18.07450	Prob. Chi-Square(18)	0.4508
Scaled explained SS	0.263881	Prob. Chi-Square(18)	1.0000